



تقرير 2021 نشرة صحفية

حظر

يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00 (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيه



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

رسالة من الرئيسة



في عام 2021، واصل المجتمع الدولي مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة. ولم تظهر الجائحة أي علامات للانحسار، مما أطل أمم المعاناة الهائلة للأفراد، وألقى عبئاً لا يصدق على النظم الصحية الوطنية، وأبطأ التقدم الذي أحرزته الدول صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وطرح تحدياً إضافياً أمام تحقيق أهداف اتفاقيات مراقبة المخدرات.

وطوال هذه الفترة الصعبة، تقدم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) الدعم للدول الأعضاء في التصدي لتحديات مراقبة المخدرات التي كانت قائمة قبل جائحة كوفيد-19 إلى جانب التحديات التي نشأت نتيجة للجائحة. وقد ظهرت أمثلة على هذا النوع الأخير من التحديات في التقرير السنوي لعام 2020 الذي حللت فيه الهيئة كيفية تأثير الجائحة على سلسلة الإمداد العالمية الخاصة بالأدوية وكذلك زيادة الطلب على الأدوية الخاضعة للمراقبة من أجل علاج المرضى المصابين بكوفيد-19.

وفي التقرير السنوي لعام 2021، تتناول الهيئة مواضيع تقليدية مثل كيفية دعمها للدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف اتفاقيات مراقبة المخدرات وإحراز التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويناقش التقرير أيضاً توافر الأدوية الخاضعة للمراقبة التي تستعمل في علاج كوفيد-19.

وفي هذا العام، يركز الفصل المواضيعي في التقرير السنوي لعام 2021 على التدفقات المالية غير المشروعة، وكيفية ارتباطها بالاتجار بالمخدرات، وتأثيرها الأوسع نطاقاً على المجتمع. ورأت الهيئة أن التدفقات المالية غير المشروعة جديرة باهتمام وتدقيق خاصين لأن الاتجار بالمخدرات نشاط مريح للغاية للجماعات الإجرامية المنظمة، ولأن هذه الجماعات تعتمد على التدفقات المالية غير المشروعة لتوسيع أنشطتها الإجرامية ودعم استمرارها. وللتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات تأثير اجتماعي واسع النطاق لأنها تشجع الرشوة والجريمة والفساد وعدم المساواة وتؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وكذلك تؤدي التدفقات المالية غير المشروعة إلى ضياع الموارد الثمينة اللازمة للتنمية المستدامة بتحويلها إلى أغراض أخرى. ولأن التدفقات المالية غير المشروعة لا تعترف بالحدود ولا بالجنسيات، يلزم اتخاذ إجراءات جماعية بشأنها. وتقدم الهيئة مجموعة من التوصيات، دعماً للدول الأعضاء في التصدي لهذه المشكلة.

ويمثل القنب موضوعاً آخر يحظى بالاهتمام يناقشه التقرير السنوي. فقد ألغى العديد من الدول الأعضاء التجريم والعقاب فيما يتعلق باستعمال القنب لأغراض غير طبية. وقد فسرت كيانات عديدة ذلك على أنه إباحة لتعاطي القنب لأغراض غير طبية. غير أن إباحة تعاطي القنب لأغراض غير طبية أمر يتعارض مع اتفاقيات مراقبة المخدرات. ولذلك، يبحث التقرير السنوي أيضاً الاختلافات الهامة في مصطلحات مثل "الإباحة" و"إلغاء التجريم" و"إلغاء العقاب".

ويناقش التقرير دور شبكة الإنترنت فيما يتعلق بتعاطي المخدرات، ولا سيما بيع المخدرات عن طريق الإنترنت وكيفية إسهام وسائل التواصل الاجتماعي في ظاهرة تعاطي المخدرات. ويبحث التقرير السنوي كيفية استغلال الجماعات الإجرامية المنظمة للإنترنت ومنصات التجارة الإلكترونية والشبكة الخفية لبيع المخدرات. ويخلص التقرير السنوي إلى أن وسائل التواصل



حظ
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

الاجتماعي لا تتوقف فحسب عند تعزيز السلوكيات السلبية المتعلقة بتعاطي المخدرات بإضافة رونق على هذه السلوكيات، بل توفر لمستخدميها أيضاً فرصة شراء القنب ومسكنات الألم الموصوفة طبياً وغيرها من المواد الخاضعة للمراقبة عبر منصات كثيرة. وهذا أمر بالغ الأهمية، ليس فقط لأن الشباب هم المستخدمون الرئيسيون لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن أيضاً لظهور أدلة متزايدة على وجود صلة بين استخدام منصات التواصل الاجتماعي وتعاطي المخدرات. ولذلك فمن الضروري أن يعالج هذا الأمر لصالح المستخدمين الآن وكذلك للأجيال القادمة التي ستعود استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية.

وتظل الهيئة ملتزمة بتقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات. ويمثل مشروع الهيئة للتعليم وبرامجها العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريديس) مثالين هامين على هذا الدعم. وعلى الرغم من التحديات التي نشأت عن جائحة كوفيد-19، تمكن مشروع الهيئة للتعليم من تنظيم ثلاث دورات تدريبية عبر الإنترنت استناداً منها 95 مسؤولاً، وذلك في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتمكن برنامج غريديس أيضاً من دعم الدول الأعضاء بطرق عديدة، منها تقديم التدريب وإمكانية الوصول إلى أدوات الهيئة. وتشجع الهيئة الدول الأعضاء على الاستفادة من جميع برامجها المتاحة لتحقيق أهداف اتفاقيات مراقبة المخدرات.

والهدف الأساسي لاتفاقيات مراقبة المخدرات هو صون صحة البشرية ورفاهها، وأشعر بفخر كبير بالعمل الذي تمكنت الهيئة من إنجازه لتحقيق هذا الهدف في فترة يتعرض فيها رفاها الجماعي للخطر. ويلزم عمل جماعي على جميع مستويات المجتمع إذا أردنا تحقيق أهداف اتفاقيات مراقبة المخدرات والتقدم صوب أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

جاغجيت بافاديا

رئيسة

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2021



للمعلم فقط — وثيقة غير رسمية

التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها في التنمية والأمن

تعريف التدفقات المالية غير المشروعة

تشكل التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن الاتجار بالمخدرات تهديدا كبيرا للمجتمع من خلال الفساد والرشوة والجريمة المنظمة وعدم المساواة، ويمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وهي تزيد من ثروة عصابات (كارتلات) المخدرات والجماعات الإجرامية المنظمة، الأمر الذي يزيد بدوره من قوتها ونفوذها. وكذلك تحوّل التدفقات المالية غير المشروعة الموارد والإيرادات الضريبية بعيدا عن المبادرات اللازمة للحد من الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويشمل مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة الأموال المتأتية من الأعمال غير المشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات أو الفساد أو التهرب الضريبي، أو الأموال التي تستخدم لأغراض غير مشروعة، مثل تمويل الجريمة أو الإرهاب.

ويلزم أن تبذل الدول جهوداً موحدة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة لأنها تعبر الحدود الدولية، مما يصعب تتبع هذه الأموال إلى مصادرها ومحاسبة أصحابها. ويقدر أن ملايين الدولارات تضيع سنويا، ولا سيما من البلدان النامية، وتستفيد منها جماعات إجرامية منظمة.

الاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية وتكلفتها المترتبة على المجتمع

الاتجار بالمخدرات من أكثر الأعمال درًا للربح بالنسبة للجماعات الإجرامية المنظمة، وذلك بسبب تزايد تعاطي المخدرات في جميع أنحاء العالم. ووفقا لتقرير المخدرات العالمي لعام 2021 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب)، تعاطى نحو 275 مليون شخص في جميع أنحاء العالم المخدرات في عام 2019 - بزيادة قدرها 22 في المائة عن عام 2010. ولا يزال القنب أكثر المخدرات استعمالاً، حيث قَدِر عدد متعاطيه على مستوى العالم بنحو 200 مليون شخص. وعلاوة على ذلك، زادت الوفيات الناجمة عن اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية بنسبة 41 في المائة على الصعيد العالمي خلال الفترة نفسها.

وبالنسبة لكثير من البلدان، يتكبد المجتمع تكلفة مرتفعة نتيجة لتعاطي المخدرات. وتظهر البيانات أن البلدان التي ترتفع فيها مستويات الاتجار بالمخدرات وزراعتها وتوزيعها واستهلاكها تشهد أيضا مستويات عالية من عدم الاستقرار والعنف والجرائم العنيفة وجرائم القتل. ولمواجهة الآثار السلبية والتكلفة البشرية، من الضروري التصدي لجميع مراحل الاتجار بالمخدرات - من الزراعة والإنتاج إلى النقل والتوزيع والبيع.

وبالإضافة إلى الحد من العرض غير المشروع للمخدرات، من المهم تقليل الأرباح التي يجنيها تجار المخدرات من التدفقات المالية غير المشروعة إلى أدنى حد ممكن. ومن العناصر الهامة في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات الشفافية المالية على الصعيد الدولي، والقوانين القوية لمكافحة غسل الأموال، والتعاون بين الحكومات للكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على البلدان النامية

تهدد التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة من الاتجار بالمخدرات الاستقرار والأمن في بلدان كثيرة، وتهدد كذلك تميزتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والتدفق غير المشروع لرأس المال إلى الخارج يضر بوجه خاص بالدول النامية، التي تشتد حاجتها إلى الأموال من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر وعدم المساواة، ومعالجة أزمة المناخ. وتمثل هذه الخسارة المالية مجتمعة مئات الملايين من الدولارات في شكل إيرادات ضريبية ضائعة، كان من الممكن استخدامها لتمويل المبادرات العامة والبرامج الحكومية.

ويزيد في اختلال الموازين أن التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية ينتهي بها المطاف في كثير من الأحيان في مصارف الدول المتقدمة النمو. وكشفت "أوراق باندورا" في عام 2021، و"ملفات فنسن" في عام 2020، و"أوراق الجنة" في عام 2017، و"أوراق بنما" في عام 2016 كيف أن المكاسب غير المشروعة تشوه النظام المالي الدولي وتقوضه وتحول مسار الأموال بعيداً عن التنمية.

وعلى وجه الخصوص، وضعت أوراق باندورا لعام 2021 شفافية الشركات في موقع الصدارة بكشفها عن معلومات تتعلق بالآليات الخارجية التي يستخدمها السياسيون وكبار المسؤولين وأكثر من 130 من أصحاب البلايين من 45 بلدا بغرض إخفاء المعلومات المالية. وتشكل الهياكل غير الشفافة للشركات وترتيبات إخفاء هوية أصحاب الحسابات المصرفية عقبات كبيرة أمام التحقيق في الجرائم وملاحقتها قضائياً، وكشف التدفقات المالية غير المشروعة.

التأثير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقدّر أن بلايين الدولارات تغادر البلدان النامية بصورة غير مشروعة كل عام. وهذا يستنزف الموارد العمومية ويقوض الجهود الرامية إلى حشد الأموال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وفي الواقع، يمثل الحد بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة جزءاً من إحدى غايات أهداف التنمية المستدامة (4-16).

ويعمل الفساد المتعلق بالاتجار بالمخدرات على تمكين التدفقات المالية غير المشروعة من خلال الرشوة وتحويل الموارد المشروعة. وهذا بدوره يضعف الحكم الرشيد، ويتقل كاهل التنمية الاقتصادية، ويزيد من تفاقم عدم المساواة والفقر وأزمة البيئة.

وفي أفريقيا، ترتفع تكلفة التدفقات المالية غير المشروعة بوجه خاص، وتؤثر تأثيراً سلبياً على تنمية دول كثيرة. ويقدر أن التدفقات المالية غير المشروعة تسبب ضياع 88,6 بليون دولار أمريكي سنوياً، أي ما يمثل نحو 3,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة. وهذا المبلغ يعادل تقريباً مجموع التدفقات السنوية الإجمالية الداخلة لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي أن تضع الحكومات أولوية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة لكي تمتلك الأموال والموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعالج الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

تأثير التكنولوجيات الجديدة على التدفقات المالية غير المشروعة

حققت العولمة تقدماً ويسرت حركة الأموال ورأس المال. وأصبح تحويل الأموال دولياً أسهل وأسرع بفضل تكنولوجيات جديدة مثل العملات الرقمية ودفع الأموال بواسطة الهاتف المحمول وخدمات المحفظة الإلكترونية. ولكن هذه الوسائل أصبحت أيضاً



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

تجذب هوية المستخدمين والعمليات، وتوجد سبلا جديدة للتدفقات المالية غير المشروعة. وقد استغلت الجماعات الإجرامية المنظمة هذه التكنولوجيات لغسل الأموال وزيادة الأرباح إلى أقصى حد ممكن.

وتمثل التكنولوجيات الجديدة جبهة جديدة للجماعات الإجرامية المنظمة التي تتنازع لفرض سيطرتها على الأسواق الإجرامية للمخدرات والأسلحة والأشخاص، ولكنها أيضاً أفق جديد للسلطات التي تحاول الكشف عن الأنشطة الإجرامية واقتفاء أثرها. ومع تزايد الخدمات المالية التي تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتقدمة في جميع أنحاء العالم، يزداد أيضاً خطر التدفقات المالية غير المشروعة.

ومن أجل مساعدة الحكومات في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، عقدت الهيئة عدداً من المشاورات العالمية مع أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، وعن طريق برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريديس)، عززت الهيئة وعي الحكومات وشركائها من القطاع الخاص في مجال الخدمات المالية بإمكانية توليد تدفقات مالية غير مشروعة من خلال صنع المواد الخطرة والاتجار بها. ويشجع برنامج غريديس أيضاً جهود التعاون الطوعي بين الحكومات ومقدمي الخدمات المالية ويقدم الدعم لتلك الجهود.

التوصيات

يلزم أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات جماعية لأن التدفقات المالية غير المشروعة تعبر الحدود الدولية. ومن أجل مساعدة البلدان على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، قدمت الهيئة مجموعة من التوصيات. فينبغي للدول الأعضاء:

- أن تنشئ وحدات أو فرق عمل متخصصة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتحقيق في التدفقات المالية غير المشروعة، واستبانة الشبكات الإجرامية المنظمة؛
- أن تعتمد قوانين شفافية أكثر فعالية تنص على تطبيق العقوبات المناسبة؛
- أن تواصل تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال؛
- أن تركز بنفس القدر على الاستراتيجيات التي ترمي إلى خفض العرض والطلب فيما يتعلق بالمخدرات وأيضاً إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛
- أن تعزز ثقافة المساءلة والشفافية بغية كبح الفساد والاقتصاد غير المشروع من خلال إدراج القيم المدنية والأخلاقية في المناهج التعليمية منذ مرحلة مبكرة؛
- أن تعمل مع القطاعين الخاص وغير الحكومي والقيادات العامة لإنشاء الوعي بالعلاقة بين التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالمخدرات وتأثيرها السلبي على الاستقرار والتنمية؛
- أن تصبح أطرافاً في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما بالاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وأن تنفذ هذه الاتفاقيات؛
- أن تطبق المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛
- أن تتخذ خطوات لمنع استغلال الخدمات والمنتجات المالية الناشئة حديثاً، مثل خدمات المحفظة الإلكترونية والعملات الرقمية، لأغراض الاتجار بالمواد الخطرة.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

القضايا العالمية

الحصول في الوقت المناسب على المواد الخاضعة للمراقبة في حالات الطوارئ الإنسانية على الصعيد الدولي

يمثل توافر المواد الخاضعة للمراقبة والحصول عليها أمراً أساسياً من أجل توفير رعاية جيدة في سياقات حالات الطوارئ. وخلال جائحة كوفيد-19، اختُبرت فعالية تدابير الرقابة المبسطة في حالات الطوارئ، وهي تدابير تسمح بالتجارة الدولية في المواد الخاضعة للمراقبة في غياب أذن الاستيراد و/أو التقديرات المقابلة.

ولمساعدة الدول الأعضاء على تحسين تأهبها لحالات الطوارئ، نشرت الهيئة "الدروس المستفادة من البلدان ومنظمات المعونة الإنسانية في تيسير الإمداد بالمواد الخاضعة للمراقبة في الوقت المناسب أثناء حالات الطوارئ". وتحدد تلك الوثيقة الإجراءات الواجب اتباعها أثناء حالات الطوارئ. وتشجع الهيئة الحكومات بشدة على استعراض التشريعات الوطنية القائمة وإتاحة قدر أكبر من المرونة في التجارة الدولية بالمواد الخاضعة للمراقبة أثناء حالات الطوارئ.

دور وسائل التواصل الاجتماعي في ترويج استعمال المخدرات لأغراض غير طبية

تشجع منصات التواصل الاجتماعي طائفة من السلوكيات السلبية بما في ذلك تيسير استعمال المخدرات لأغراض غير طبية وإضفاء رونق عليه. وتتاح بسهولة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي فرص شراء القنب ومسكنات الألم الموصوفة طبياً وغيرها من المواد الخاضعة للمراقبة. والشباب هم المستخدمون الرئيسيون لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي، ويمثلون أيضاً الفئة التي تسجل معدلات عالية لتعاطي المخدرات. وينبغي أن تؤدي الصلة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتعاطي المخدرات إلى تنبيه الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في تنظيمها. وتوصي الهيئة بأن تقوم شركات وسائل التواصل الاجتماعي بإدارة منصاتهما وتنظيمها ذاتياً وتحد من الإعلان لصالح استعمال المخدرات لأغراض غير طبية والترويج له.

جائحة كوفيد-19 والعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية

خلال جائحة كوفيد-19، أثرت الاضطرابات في صنع المواد الأولية الأساسية اللازمة للمكونات الصيدلانية الفعالة، وفي صنع المكونات نفسها، على سلسلة الإمداد العالمية بالأدوية في بعض البلدان المصنعة الرئيسية. وأدت عمليات إغلاق الحدود وسياسات التباعد الاجتماعي التي اعتمدها بعض البلدان إلى زيادة تعقيد التحديات اللوجستية.

وتؤكد الإحصاءات الموحدة المتعلقة بالمخدرات لعام 2020 حدوث زيادة في استهلاك المواد وصنعها وتخزينها، وعلى وجه التحديد الفنتانيل ونظائره، لدى بعض البلدان. وتدفع هذا الاتجاه إلى حد كبير زيادة كبيرة في الحاجة إلى توفير تخفيف الألم والتخدير للمرضى المصابين بكوفيد-19 المُدخّلين إلى وحدات العناية المركزة.

وفي بداية الجائحة، وردت تقارير عن نقص في الأدوية المحتوية على مادة الميذازولام في بعض أنحاء العالم. وثبت أن للميذازولام أهمية حاسمة في علاج الحالات الشديدة من كوفيد-19. ونتجت حالات النقص جزئياً عن ارتفاع الطلب على المادة واضطرابات التسليم والنقل التي صاحبت القيود الحدودية المفروضة بسبب كوفيد-19. ومع تطور الجائحة، أشارت البيانات المقدمة من الدول الأعضاء إلى أن الحالة تحسنت، وأن البلدان نجحت في معاودة استيراد مادة الميذازولام وتصديرها في جميع أنحاء العالم.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

الفجوات الإقليمية لا تزال قائمة في استهلاك الأدوية الخاضعة للمراقبة التي تستعمل لإدارة الألم

تؤكد التحليلات الإقليمية للاستهلاك الإجمالي للمسكنات الأفيونية التي تستعمل لتخفيف الألم استمرار التفاوتات الكبيرة بين المناطق. فاستهلاك المسكنات الأفيونية يتركز كله تقريباً في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين يظل استهلاك المناطق الأخرى من العالم غير كافٍ في كثير من الأحيان لتلبية الاحتياجات الطبية لسكانها. وكانت البلدان التي أبلغت عن أعلى متوسط لاستهلاك المؤثرات الأفيونية التي تستعمل في إدارة الألم في الفترة 2018-2020، مرتبة تنازلياً، هي الولايات المتحدة وألمانيا والنمسا وإسرائيل وبلجيكا.

وعلى الصعيد العالمي، لا تزال الخامات الأفيونية المستخدمة في إنتاج العقاقير المخدرة كافية لتغطية الاحتياجات العالمية المبلغ عنها لعامي 2021 و2022. ولا تزال هناك تباينات إقليمية كبيرة في توافر العقاقير المخدرة، لأن بلداناً كثيرة لا تقدر حاجتها الطبية إلى المسكنات الأفيونية تقديراً دقيقاً أو لا تحصل إلا على كمية محدودة منها. وتؤكد الهيئة أهمية ضمان توافر ما يكفي لجميع البلدان والمناطق وتدعو الدول الأعضاء الأوفر موارد إلى مساعدة الدول الأقل موارد من أجل ضمان تيسر الحصول على العقاقير المخدرة وتوافرها.

التحديات المتعلقة بالفتانيل ونظائر الفentanil

لا يزال الفentanil ونظائر الفentanil من أسباب زيادة عدد الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة التي تُعزى إلى المؤثرات الأفيونية الاصطناعية في كندا والولايات المتحدة. وربما تكون المشكلة واسعة الانتشار، فكثيراً ما لا يُكتشف دور نظائر الفentanil في الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة، ومن ثم لا يُبلغ عنه على نحو كافٍ. وذلك لأن استبانة هذه النظائر تتطلب إجراء اختبارات متخصصة للسمية.

ونظائر الفentanil قوية المفعول للغاية وكثيراً ما تُهزَّب بكميات صغيرة وفي طرود صغيرة. ويتمكن البائعون من تحقيق الأرباح بتسويق نظائر الفentanil على منصات التجارة الإلكترونية وعن طريق الشبكة الخفية في محاولة للإفلات من التدقيق وتجنب اكتشاف مديري المنصات لهم.

وتتعهد الهيئة قائمة تضم أكثر من 140 مادة منصلة بالفentanil ليس لها استعمال معروف في المجال الطبي أو الصناعي أو في غير ذلك من أوجه الاستعمال المشروعة. وتدعو الهيئة الحكومات والشركاء في الصناعة إلى استخدام القائمة لتيسير اتخاذ الإجراءات الرامية إلى التصدي لصنع المواد المدرجة في القائمة وتسويقها ونقلها وكسب المال منها.

المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 تتيح فرصاً كبيرة لرصد تطور الصنع غير المشروع للمخدرات

ينطلب التطور السريع في الصنع غير المشروع للمخدرات استجابة أسرع من أجل تطبيق أفضل للمادة 13 من اتفاقية سنة 1988 بشأن المسائل المتعلقة بالمعدات والمواد التي تستعمل في الصنع غير المشروع.

وعقدت الهيئة اجتماعين لفريق خبراء بشأن تعزيز الاستخدام العملي للمادة 13، مما أفضى إلى حالات فعلية ناجحة من التعاون المتعدد الأطراف بهدف منع تسريب المعدات المتخصصة والتحقيق في تسريبها. وأدجت مساهمة الخبراء في وثيقة لإذكاء الوعي والإرشاد، ستعرضها الهيئة في عام 2022، وسيُطلع عليها المجتمع الدولي في وقت لاحق.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

تقرير السلائف لعام 2021

الحاجة إلى تعزيز الضوابط والأطر التنظيمية الوطنية لمراقبة السلائف الكيميائية

أظهرت دراسة استقصائية أجرتها الهيئة في حزيران/يونيه 2021 بشأن تنفيذ الحكومات للأحكام المتعلقة بالسلائف الكيميائية أوجه قصور كبيرة في الضوابط المفروضة على الأنشطة الداخلية لصنع هذه السلائف وتجارها وتوزيعها، بما في ذلك تجارة السلائف الميسرة بالإنترنت. ودون هذه الضوابط، قد يحاول المتجرون الحصول على السلائف الكيميائية عن طريق الاتصال بتجار المواد الكيميائية الغافلين عن حقيقة أولئك المتجرين. ووفقا للدراسة الاستقصائية، فإن حوالي ثلث الحكومات المجيبة لم تُخضع بعد للمراقبة الوطنية جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988.

تطور الصنع غير المشروع للمخدرات يتطلب اتخاذ إجراءات عالمية للتصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوّرة

بات الآن يُعثر في جميع مناطق العالم على مواد كيميائية غير مجدولة، أي مواد غير مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 يمكن استخدامها كبدايل للسلائف الخاضعة للمراقبة من أجل الصنع غير المشروع للمخدرات. وأظهر تحليل للبيانات المتاحة عن المضبوطات من السلائف المحوّرة المجدولة مؤخرا والمستخدمة في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين أن حجم المضبوطات انخفض انخفاضاً كبيراً بعد جولة تلك السلائف دولياً. وفي الوقت نفسه، ظهرت عوضاً عنها في السوق سلائف بديلة غير مجدولة.

ودعمت الهيئة عدة مبادرات ومشاورات في عام 2021 تهدف إلى زيادة الوعي بمشكلة المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوّرة وإلى بناء توافق في الآراء لتحرك عالمي بصدد تلك المشكلة. وأعدت الهيئة خلاصة وافية للتدابير والنهج الرامية إلى التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوّرة بغية زيادة تعزيز نظام مراقبة المواد الكيميائية.

لا تزال منصات الإنترنت تستخدم لشراء السلائف الكيميائية

في شباط/فبراير 2021، نفذت الهيئة 'عملية أكرونيم' (Operation Acronym)، وهي عملية محددة الأهداف والمدة شاركت فيها 34 حكومة وأربع منظمات دولية، وركزت على الاتجار بالسلائف عبر الإنترنت والتحديات القائمة في مواجهة التحقيق في هذه الحالات. وخلصت العملية إلى أن العديد من أدوات إخفاء الهوية والشبكات الخصوصية الافتراضية الأمانة وخدمات الرسائل تُستخدم لشراء السلائف الكيميائية عبر الإنترنت. وهذا يؤكد ضرورة أن تركز الدول الأعضاء على التحقيق في الجرائم السيبرانية المتصلة بالسلائف، وأن تعمل مع كَثب مع مقدمي خدمات الإنترنت وخدمات البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات التجارية على شبكة الإنترنت من أجل التصدي لهذه التحديات. والهيئة عاكفة على استحداث أدوات وموارد وتنظيم مبادرات أخرى لبناء القدرات بهدف دعم جهود الدول الأعضاء في هذا الصدد.

التواصل مع الصناعات ذات الصلة يكتسي أهمية حاسمة

تمثل المؤسسات الكيميائية والصيدلانية جهات أساسية صاحبة مصلحة في جهود مراقبة السلائف نظراً لأن المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحوّرة تُستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات. وواصلت الهيئة دعم المبادرات المنفذة في هذا



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

المجال وتعزيزها، وأجرت دراسة استقصائية بغية تجميع أفضل الممارسات وسيناريوهات الحالات ذات الطابع العالمي في مجال التعاون مع الدوائر الصناعية بشأن السلائف.

جائحة كوفيد-19 كان لها أثر ضئيل على إمدادات السلائف الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات

أكدت المضبوطات العالمية المبلغ عنها من الإبيديرين الاتجاه المتناقص الذي لوحظ في السنوات الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك، أكد حجم المضبوطات المبلغ عنها من الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA)، وهو أحدث مادة أدرجت في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988، استمرار التحول نحو استخدام السلائف المحوّرة. وشهدت سلائف الفنتانيل والمواد المتصلة بالفنتانيل والميثاكالون استمرار التطور نفسه. ولم تؤثر القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 على حجم المضبوطات من مادة برمغنات البوتاسيوم، التي تمثل عادة السليفة الرئيسية المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين، ولا على حجم مضبوطات أنهيدريد الخل، وهو السليفة الرئيسية للهيروين.

نظام الهيئة للإخطار بحوادث السلائف يساعد في تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي

يزود نظام الإخطار بحوادث السلائف ("بيكس") المستخدمين بمنصة للتبادل الآمن في الوقت الحقيقي للمعلومات العملية المتعلقة بالاتجار بالسلائف. ويقدم النظام أيضاً معلومات عن السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات. ومن ثمّ، يمكن للنظام أن يساعد السلطات على استبانة الاتجاهات الجديدة ودروب التهريب والسلائف البديلة، حتى وإن كانت التفاصيل والقرائن المقدمة في إحصاءات المضبوطات السنوية غير كافية.

النقاط البارزة على الصعيد الإقليمي في تقرير الهيئة السنوي لعام 2021

أفريقيا

وفقاً للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، إذا استمرت المستويات الحالية لتعاطي المخدرات، من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بسبب النمو السكاني في القارة على مدى العقد المقبل. يتواصل تزايد عدد الدول الأفريقية التي تسمح بالزراعة المشروعة للقنب للأغراض الطبية. وتعتمد معظم هذه البلدان تصدير القنب فقط، بينما تسمح بلدان أخرى باستخدام القنب للأغراض الطبية محلياً.

القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاريبي

ما من دليل على استخدام المتجرين بالمخدرات لشبكات الاتجار بالبشر في أمريكا الوسطى والمكسيك، وفقاً لما وجدته المنظمة الدولية للهجرة.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

عدم توافر العقاقير المخدرة للأغراض الطبية. كان معدل توفر المسكنات الأفيونية للأغراض الطبية في أمريكا الوسطى والكاريبي لعام 2020 واحدا من أدنى المعدلات بين جميع المناطق.

الافتقار إلى البيانات التي تبين انتشار تعاطي المخدرات. تقتر معظم بلدان المنطقة إلى تقديرات حديثة عن انتشار تعاطي المخدرات. ولا يزال تعاطي القنب والكوكايين، وانتشار المؤثرات النفسانية الجديدة، واستعمال العقاقير الخاضعة للمراقبة دون وصفة طبية من المسائل المثيرة للقلق.

أمريكا الشمالية

يتواصل تزايد عدد الوفيات الناجمة عن تناول المخدرات بجرعات مفرطة في كندا والولايات المتحدة. ففي الولايات المتحدة، كان هناك ما يُقدَّر بنحو 100 306 حالات وفاة نجمت عن جرعات مفرطة من المخدرات خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في نيسان/أبريل 2021، وهذا يمثل زيادة بنسبة 28,5 في المائة مقارنة بالعام السابق. أما العدد التقديري للوفيات الناجمة عن تناول جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية فقد ارتفع خلال الفترة نفسها إلى 75 673 حالة وفاة من 56 064 حالة وفاة في العام السابق. ومنذ تفشي جائحة كوفيد-19، ازداد عدد حالات تناول جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية والوفيات الناتجة عنها في كندا، وهو ما يُعزى على الأرجح إلى تزايد سمية المعروض من المخدرات. واتسمت أزمة الجرعات المفرطة المتفاقمة في تلك البلدان بزيادة أعداد الوفيات الناجمة عن المنشطات النفسانية، مثل الميثامفيتامين.

يتواصل اعتماد التغييرات في اللوائح الخاصة بالقنب في جميع أنحاء أمريكا الشمالية. ففي المكسيك، يجري استعراض لوائح جديدة فيما يتعلق باستعمال البالغين للقنب لأغراض غير طبية بناء على قرار من المحكمة العليا صدر في حزيران/يونيه 2021. وفي الولايات المتحدة، وعلى الرغم من الرقابة الاتحادية على القنب، شهد العام الماضي توقيع ست ولايات إضافية لوائح بشأن القنب لتصبح قانونا على مستوى الولايات يسمح للبالغين باستعمال القنب وحيازته لأغراض غير طبية.

أمريكا الجنوبية

ضُبطت كميات أكبر من الكوكايين والـسلائف الكيميائية. وزادت الجماعات الإجرامية المنظمة في المنطقة من أحجام الشحنات الموجهة إلى الأسواق غير المشروعة، داخل المنطقة وخارجها على السواء، تعويضا للخسائر المالية التي تكبدتها خلال الأشهر القليلة الأولى من جائحة كوفيد-19. وفي أوروبا وأفريقيا، أبلغت السلطات عن تزايد كميات الكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية.

ازداد عدد الدروب والشبكات التي يستخدمها المتجرون على الرغم من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وأصبح استخدام الدروب الجوية والبحرية هو الطريقة المفضلة لنقل المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. ويبدو أن المنظمات الإجرامية تقوم بتهرب الكوكايين من بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) باستخدام نظام المجاري المائية بين باراغواي-بارانا، الذي يتألف من 3 400 كيلومتر من الأنهار المتصلة التي تربط الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) بالمحيط الأطلسي. كما تزايد استخدام الإنترنت، وبخاصة الشبكة الخفية ووسائل التواصل الاجتماعي، لبيع المخدرات. وتُباع هذه المخدرات عبر الإنترنت وتُوزع بواسطة الخدمات البريدية وخدمات البريد السريع.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

يتواصل انخفاض المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا في كولومبيا، في حين أبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو عن زيادات. ويمكن أن يُعزى الانخفاض في كولومبيا إلى أسباب متنوعة، بما في ذلك جهود الحكومة لإبادة هذه الزراعة. وفي بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو، قد تكون الزيادة ناجمة عن تعليق جهود الإبادة خلال فترة القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وتزايد عدم اليقين الاقتصادي، وعدم استقرار الوضع السياسي.

هناك حكومات في المنطقة تستعد لإرساء صناعات للقنب. نظم عدد أكبر من حكومات المنطقة زراعة القنب وصنعه وتجارته للأغراض الطبية والعلمية والصناعية. وتعترم بعض الحكومات إرساء صناعات للقنب بغية المساعدة في جهود التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19.

شهدت المنطقة زيادة في المخدرات من نوع "الإكستاسي"، جنباً إلى جنب مع زيادة في المؤثرات النفسانية الجديدة. سجلت الأرجنتين والبرازيل وشيلي أكبر مضبوطات من المخدرات من نوع "الإكستاسي" بين عامي 2015 و2019. ومما يثير القلق بصفة خاصة معدل استهلاكها بين طلاب المدارس الثانوية والجامعات. وكذلك وردت تقارير عن زيادة المؤثرات النفسانية الجديدة التي تباع تحت اسم مخدرات أخرى.

آسيا

شرق آسيا وجنوب شرقها

يتواصل صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة؛ وظهور مخدرات جديدة. يساور الهيئة القلق إزاء تزايد صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة، ولا سيما الكيتامين والميثامفيتامين وشبائه القنبيين الاصطناعية. وتؤدي مشكلة المخدرات إلى عواقب خطيرة في بلدان المنطقة من حيث الصحة وحقوق الإنسان والأمن والاقتصاد.

الصين تبدأ في استخدام تعريف عام لمراقبة شبائه القنبيين الاصطناعية. عقب قرار اتخذ في عام 2019 بجدولة جميع المواد ذات الصلة بالفنتانيل باعتبارها فئة شاملة، مما أسهم في انخفاض حاد في تعاطي تلك المواد، بدأت الصين في عام 2021 في مراقبة شبائه القنبيين الاصطناعية باستخدام تعريف عام لهذه المواد.

تحتل بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها مرتبة منخفضة فيما يتصل بتوافر المسكنات الأفيونية الأكثر شيوعاً. ولا تقدم بلدان أخرى في المنطقة بيانات كافية عن استهلاك المؤثرات العقلية. وتشير الهيئة إلى عدم كفاية ما هو متوفر من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في العديد من بلدان المنطقة، وتؤكد أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها على نحو كاف للأغراض الطبية.

ما زال كثير من بلدان المنطقة يفتقر إلى بيانات تعاطي المخدرات والطلب على العلاج. وتشجع الهيئة الدول الأعضاء في المنطقة على إعطاء الأولوية لجمع البيانات المتعلقة باتجاهات تعاطي المخدرات والطلب على العلاج من أجل الاسترشاد بها في وضع القرارات القائمة على الأدلة في مجال الوقاية والعلاج وتشجيع الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية على تقديم الدعم لهذه الغاية.

تؤكد الهيئة من جديد بأشد العبارات الممكنة رأيها أن التدابير المتخذة خارج نطاق القضاء للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات هي انتهاك واضح لاتفاقيات مراقبة المخدرات، التي تستلزم التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات من خلال تدابير



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

العدالة الجنائية الرسمية، والتقييد التام بالمعايير المعترف بها دولياً للمحاكمة وفقاً للأصول القانونية الواجبة. وبالنظر إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن تطبيق عقوبة الإعدام، تهب الهيئة مجدداً بجميع الدول أن تنظر في إلغاء عقوبة الإعدام فيما يخص الجرائم المتصلة بالمخدرات، وأن تخفف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل.

جنوب آسيا

يستمر ضبط كميات كبيرة من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية في المنطقة. ويمثل الكوديين وشراب السعال الذي يحتوي عليه أكثر المواد المضبوطة شيوعاً. ويليهما الترامادول، وهو مؤثر أفيوني غير خاضع للمراقبة الدولية، والفنتانيل والميثادون.

يبدو أن الاتجاه العالمي لشراء المخدرات عبر الإنترنت قد انتشر في المنطقة. ويستغل الأفراد الذين يزاولون هذا النشاط منصات الاتجار على الشبكة الخفية ويستخدمون العملات المشفرة لشراء المخدرات.

لا يبدو أن القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 قد أدت إلى زيادة مضبوطات الهيروين في المنطقة. وخلال فترة تباطؤ الاقتصاد العالمي أثناء الجائحة، كوّنت الجماعات الإجرامية المنظمة استراتيجياتها بتطبيق أساليب جديدة في الاتجار بالمخدرات، كاستخدام حاويات الشحن والخدمات البريدية، ومن خلال استخدام الشبكة الخفية في نقل العائدات بواسطة مدفوعات العملات المشفرة.

ما زالت منطقة جنوب آسيا تسجل أعلى مستويات انتشار تعاطي الأفيونيات في العالم. واستناداً إلى تقديرات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، يتعاطى الأفيونيات 1,1 في المائة من سكان المنطقة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً. ووفقاً لإحصاءات عام 2019، كان هناك 21,7 مليون متعاطٍ سنوي للهيروين والأفيون في آسيا. ويمثل ذلك ما يقارب 70 في المائة من متعاطي الأفيونيات في العام السابق الذين بلغ عددهم 31 مليون شخص في جميع أنحاء العالم.

في بعض بلدان المنطقة، حالت القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 دون الحصول على العلاج من تعاطي المخدرات. وأدت الإغلاقات الشاملة وانعدام إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية إلى صعوبة حصول الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات على العلاج، ولا سيما الأشخاص الذين ينتمون إلى فئات محرومة.

التقدم التكنولوجي يساعد في توفير خدمات العلاج. ففي الهند، تلقى الأطباء تدريباً عبر الإنترنت على العلاج الناهض بأدوية أفيونية المفعول. وطُورت مواد تعليمية قائمة على الإنترنت بشأن اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية وأُتيح مجاناً للأخصائيين الصحيين.

مستوى توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية منخفض في المنطقة. وما فتئت بلدان جنوب آسيا تبلغ عن معدلات استهلاك منخفضة لهذه المواد. وتؤكد الهيئة مجدداً أهمية ضمان توفر ما يكفي من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية، ولا سيما من أجل إدارة الألم. وتود الهيئة أن تتذكر دول جنوب آسيا بضرورة جمع البيانات والإحصاءات عن معدلات انتشار تعاطي المخدرات وتقديم تلك البيانات بصورة منتظمة، وكذلك ضرورة توفير خدمات العلاج من تعاطي المخدرات وتيسير الحصول عليها بأسعار معقولة في جميع أقاليم بلدانها.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

غرب آسيا

أفغانستان تحافظ على مركزها باعتبارها البلد الرئيسي في إنتاج الأفيون بصورة غير مشروعة. تظل أفغانستان، بطاقة إنتاج ممكنة للأفيون بلغت 6 800 طن في عام 2021، تمثل البلد الذي تُنتج فيه أكبر كميات الأفيون بصورة غير مشروعة. وعلى الرغم من انخفاض المساحة الإجمالية لزراعة الأفيون غير المشروعة بنسبة 21 في المائة في عام 2021، زاد إنتاج الأفيون بنسبة 8 في المائة مقارنة بالعام السابق.

دول وسط آسيا لا تزال تواجه زيادة في الاتجار بالمخدرات الاصطناعية وإساءة استعمالها. لا تزال دول وسط آسيا تواجه تحديات متصلة بالاتجار بالمخدرات الاصطناعية وإساءة استعمالها، بما في ذلك الأمفيتامينات وشبائه القنبيين الاصطناعية ومختلف المؤثرات النفسانية الجديدة الأخرى. وقد لجأ المتجرون إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عن هذه المواد وبيعها. ويحتمل أن يكون السبب في تزايد الطلب على المخدرات الاصطناعية في هذه المنطقة هو انخفاض توافر القنب والأفيونيات أثناء الجائحة.

أوروبا

وكالات إنفاذ القانون تفك تشفير أجهزة اتصالات مشفرة وتكشف معلومات هامة عن أنشطة الجماعات الإجرامية. أسفرت عدة عمليات قامت بها وكالات إنفاذ القانون عن ضبط أجهزة اتصالات مشفرة تُستخدم في أنشطة إجرامية. وتمكن المسؤولون من فك تشفير الأجهزة المشفرة والوصول إلى مئات الملايين من الرسائل، وهو ما زوّد وكالات إنفاذ القانون بمعلومات قيمة عن أنشطة الجماعات الإجرامية. وأدت هذه المعلومات إلى قمع أنشطة إجرامية في أوروبا ومناطق أخرى وضبط كميات كبيرة من المخدرات والسلائف الكيميائية وتفكيك مختبرات غير مشروعة.

المشهد التشريعي المتطور يوسع نطاق استعمال القنب للأغراض الطبية والعلمية. قضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في حكم أصدرته مؤخرا بأن الكانابيديول المستخلص من نبتة القنب لا ينبغي أن يعتبر مخدرا بموجب اتفاقية سنة 1961 أو اتفاقية سنة 1971. وتعكف عدة دول بالفعل على تعديل قوانينها لمواءمتها مع ذلك الحكم. واعتمدت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تشريعات لتوسيع نطاق استعمال منتجات القنب للأغراض الطبية. وقد ناقشت عدة بلدان في المنطقة توسيع نطاق استعمال القنب ليشمل أغراضا غير طبية، أو اتخذت خطوات للنظر في ذلك، بما يخالف الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. وتود الهيئة أن تذكّر جميع الأطراف في اتفاقية سنة 1961 بأن الفقرة (ج) من المادة 4 تنص على قصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها.

كان أثر القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 فيما يخص العرض والطلب غير المشروعين على المخدرات في أوروبا محدودا. وبقيت مستويات صنع المخدرات الاصطناعية وتوافر الكوكايين مستقرة على الرغم من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في أوروبا. ولوحظت أيضا تغيرات في دروب التهريب، ولا سيما التحول من الدروب البرية إلى الدروب البحرية لتهريب الهيروين من غرب آسيا ولتهريب راتنج القنب من المغرب إلى أوروبا. وعلى الرغم من انخفاض مستويات استعمال معظم المخدرات خلال تدابير الإغلاق الشامل الأولى، فإن تلك المستويات ارتفعت ثانية بمجرد رفع القيود.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

تزايد تعقيد أنماط تعاطي المخدرات في المنطقة بسبب توافر مخدرات متنوعة وتيسر الحصول عليها. وهذه الزيادة في التوافر والتنوع أدت أيضاً إلى تشعب أنماط استعمال العقاقير المتعددة، حيث يستعمل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أكثر من نوع واحد من المخدرات في نفس الوقت أو أنواعاً مختلفة منها واحداً تلو الآخر. وثمة اتجاه ناشئ آخر هو استعمال البنزوديازيبينات لأغراض غير طبية، بالاقتران أحياناً مع المؤثرات الأفيونية أو الكحول، في أوساط الفئات المعرضة للخطر الشديد من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والسجناء وغيرهم من الفئات.

أوقيانوسيا

ما زالت الجريمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات، تتزايد في جزر المحيط الهادئ. وتستخدم الجماعات الإجرامية المنظمة الزوارق الصغيرة في تهريب المخدرات، ولا سيما إلى أستراليا ونيوزيلندا. وأخذت دول المحيط الهادئ الجزرية في الظهور كنقاط عبور لتهريب المؤثرات الأفيونية الاصطناعية إلى أستراليا والولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا.

أغلب الدول غير الأطراف في اتفاقيات مراقبة المخدرات ما زالت تتركز في أوقيانوسيا. تقع سبع من الدول العشر التي لم تتضمن بعد إلى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة في أوقيانوسيا. وتقع ثماني دول من أصل 13 دولة لم تتضمن بعد إلى اتفاقية سنة 1971 في أوقيانوسيا. وتقع أربع من الدول السبع غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988 في أوقيانوسيا.

اعتمدت نيوزيلندا مشروع قانون تشريع فحص المخدرات ومواد الإدمان (رقم 2). ويحل مشروع القانون محل تشريع مؤقت اعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2020 بهدف السماح بتشغيل خدمات فحص المخدرات ومواد الإدمان خلال موسم المهرجان الصيفي 2020-2021.

يوفر برنامج "غريدس" التابع للهيئة التدريب لمنظمة الجمارك في أوقيانوسيا وأعضائها في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ في إطار اتفاق بين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا يهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات وتطوير معلومات استخباراتية يستند إليها موظفو الجمارك في اتخاذهم الإجراءات.

سجّلت السلطات الوطنية في أربعة بلدان في نمائط التعلم الإلكتروني التي أعدتها الهيئة. تسجّل مسؤولو مراقبة مخدرات من أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وكيريباس، ونيوزيلندا في نمائط التعلم الإلكترونية التي تغطي مواضيع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلانف والإطار الدولي لمراقبة المخدرات.

إعادة جدولة مستحضرات محتوية على جرعات منخفضة من الكانابينويد من الجدول 4 إلى الجدول 3 في أستراليا. سيسمح هذا التغيير للصيدال، بموافقة إدارة السلع العلاجية، بصرف ما لا يتجاوز 150 ميلليغراماً في اليوم من هذه المستحضرات لغرض استهلاك البالغين دون حاجة لوصفة طبية.

تنفذ أستراليا ونيوزيلندا العدد الأكبر من عمليات ضبط المخدرات في أوقيانوسيا. غير أن المضبوطات في دول المحيط الهادئ الجزرية المجاورة تبين أنها تُستغل في تهريب المخدرات إلى أستراليا ونيوزيلندا.

انتعاش سوق الميثامفيتامين في أستراليا. أشار تحليل لمياه الصرف الصحي أجري في نيسان/أبريل 2021 وغطى 56 في المائة من سكان أستراليا إلى انتعاش السوق غير المشروعة للميثامفيتامين. وأشار التحليل أيضاً إلى انخفاض استهلاك الفنتانيل والأوكسيكودون إلى مستويات متدنية غير مسبوق.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

انخفاض تعاطي الميثامفيتامين في نيوزيلندا. أوضح رصد مياه الصرف الصحي الذي غطى نسبة 75 في المائة من السكان أن تعاطي الميثامفيتامين في الربع الأول من عام 2021 قد انخفض بنسبة 14 في المائة مقارنة بالربع السابق له، وانخفض أيضا بنسبة 30 في المائة مقارنة بالربع الأول من عام 2020.

انخفاض مستويات توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية في الدول الجزرية في المحيط الهادئ. على الرغم من أن مستوى استهلاك المؤثرات الأفيونية في أوقيانوسيا لا يزال من بين أعلى مستويات الاستهلاك في العالم، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى الاستهلاك في أستراليا ونيوزيلندا، تُلاحظ مستويات استهلاك أقل في الدول الجزرية في المحيط الهادئ.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

مبادرات الهيئة لدعم الدول الأعضاء

برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة ("غريدس")

يعزز برنامج "غريدس"، بما يشمل منصة الاتصالات الآتية آيونيكس، تبادل سلطات إنفاذ القانون للمعلومات من أجل منع وصول المواد الخطرة إلى الأسواق الاستهلاكية. وقد ازداد باطراد عدد الحوادث التي يجري الإخطار بها عن طريق نظام آيونيكس، وورد من خلاله أكثر من 100 000 معلومة استخبارية خضعت للتحليل. ونتيجة لذلك، تمكنت الدول الأعضاء من إجراء تحقيقات وتحليلات أدت بدورها إلى ضبط مواد خطرة وإلى عمليات لإلقاء القبض على متجرين وملاحقات قضائية وتعطيل لشبكات اتجار دولية.

وييسر برنامج "غريدس" عقد الاجتماعات استنادا إلى المعلومات التي تتاح عن طريق منصات الاتصالات ومن مصادر أخرى. وقد أدى ذلك إلى تعزيز التحقيقات، وتوسيع القدرات العملياتية، وتيسير التعاون الدولي. وأدى العمل الذي يضطلع به برنامج "غريدس" بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى استبعاد مئات من بائعي المواد الخطرة من منصات التجارة الإلكترونية، مما قلل من توافر المواد الخطرة للمستعملين النهائيين.

وفي عامي 2020 و2021، عقد برنامج "غريدس" ستة اجتماعات لأفرقة خبراء جمعت ممثلين عن الدول الأعضاء وشركاء بارزين من القطاع الخاص في العالم من قبيل منصات التجارة الإلكترونية، وخدمات المحفظة الإلكترونية، وشركات المعايير المرجعية الكيميائية، ووكلاء الشحن، والمشغلين من القطاع الخاص لخدمات البريد العادي السريع، وخدمات التوصيل السريع.

ويدعم برنامج "غريدس" الدول الأعضاء في استجابتها للتداول المتزايد للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية. وتستخدم قائمة المواد المتصلة بالفنتانيل التي تنشرها الهيئة، والتي تتضمن 152 مادة، كأداة عملية لمنع تسريب هذه المواد والاتجار بها ولتقليل توافرها للمستعملين النهائيين المحتملين. وفي إطار برنامج "غريدس"، أعدت الآن قائمة ثانية تتضمن مؤثرات أفيونية غير متصلة بالفنتانيل ومؤثرات نفسانية جديدة أخرى. وتدعو الهيئة جميع الحكومات، وكذلك الشركاء في الصناعة، من خلال الحكومات، إلى الامتناع طوعا عن أي عمليات لصنع المواد المدرجة في هاتين القائمتين أو استيرادها أو تصديرها أو توزيعها بالنظر إلى أن هذه المواد ليس لها أغراض مشروعة.

وواصل برنامج "غريدس"، في عام 2021، تزويد الموظفين في جميع أنحاء العالم بإمكانية الوصول إلى أدوات متنوعة ودورات تدريبية عبر الإنترنت بشأن مواضيع شملت تطوير المعلومات الاستخبارية، والتوعية بالمؤثرات النفسانية الجديدة، والطرائق الآمنة للتعامل مع المؤثرات الأفيونية واعتراضها. وشارك في تلك الجلسات التدريبية عن بُعد ما مجموعه 750 من موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية يمثلون 84 دولة عضوا ومنظمة دولية.

وفي عام 2021، جمعت 'عملية آفاق جديدة' (Operation New Horizons) 164 ضابطا يمثلون 70 دولة عضوا وأربعة شركاء دوليين (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الجمارك العالمية). وجرى تحديد المصادر الرئيسية ونقاط إعادة التوزيع لشحنات الترامادول والتابنتادول التي يُنجر بها أساسا من خلال البريد الدولي، وخدمات البريد السريع وخدمات التوصيل السريع، والشحن الجوي، ووكلاء الشحن. وبواسطة نظام آيونيكس، جرى تبادل أكثر من 230 بلاغا وضبط 113 كيلوغراما من الترامادول (1,1 مليون قرص) و194 كيلوغراما من التابنتادول (1,7 مليون قرص).



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2021



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

مشروع الهيئة للتعلم

في عام 2021، نظم مشروع الهيئة للتعلم ثلاث حلقات دراسية تدريبية عبر الإنترنت لفائدة 95 مسؤولاً من 21 بلداً في أمريكا الجنوبية وغرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. وكانت غالبية المشاركين (68 في المائة) في هذه الدورات التدريبية من النساء.

وأعد مشروع الهيئة للتعلم نميطة إلكترونية رابعة عن إطار المراقبة الدولية للمخدرات أتاحت باللغتين الإنكليزية والإسبانية. ويمكن للسلطات الوطنية المختصة الحصول على هذه النماط الإلكترونية مجاناً بطلبها على عنوان البريد الإلكتروني التالي: incb.learning@un.org.



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تُعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أُنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أُنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استناداً إلى أنشطتها، تقريراً سنوياً تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبيه بها، وتقترح التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.